الأمم المتحدة
A/RES/79/2
الجمعية العامة
Distr.: General
11 October 2024

الدورة التاسعة والسبعون

البند 127 من جدول الأعمال

الصحة العالمية والسياسة الخارجية

قرار اتخذته الجمعية العامة في 7 تشرين الأول/أكتوبر 2024

[دون الإحالة إلى لجنة رئيسية (A/79/L.5)]

2/79 - الإعلان السياسي للاجتماع الرفيع المستوى بشأن مقاومة مضادات الميكروبات

إن الجمعية العامة،

تعتمد، بالصيغة الواردة في مرفق هذا القرار، الإعلان السياسي للاجتماع الرفيع المستوى بشأن مقاومة مضادات الميكروبات، المعقود في 26 أيلول/سبتمبر 2024 وفقاً لقرارها 269/78 المؤرخ 25 آذار/مارس 2024.

الجلسة العامة 18
7 تشرين الأول/أكتوبر 2024

24-18680 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

المرفق

الإعلان السياسي للاجتماع الرفيع المستوى بشأن مقاومة مضادات الميكروبات

نحن، رؤساء الدول والحكومات وممثلي الدول والحكومات، اجتمعنا في الأمم المتحدة في 26 أيلول/سبتمبر 2024، وفقاً لقرار الجمعية العامة 269/78 المؤرخ 25 آذار/مارس 2024، لاستعراض التقدم المحرز في الجهود العالمية والإقليمية والوطنية لمعالجة مسألة مقاومة مضادات الميكروبات وتحديد الثغرات والاستثمار في حلول مستدامة لتعزيز وتسريع التقدم المتعدد القطاعات على جميع المستويات، من خلال نهج الصحة الواحدة، بهدف توسيع نطاق الجهود العالمية لإقامة عالم أوفر صحة ينبني على الإنصاف وعدم ترك أي أحد خلف الركب، وفي هذا الصدد فإننا:

1 - نسلم بأن مقاومة مضادات الميكروبات هي أحد أكثر التهديدات الصحية العالمية والتحديات الإنمائية إلحاحًا وتتطلب اتخاذ إجراءات فورية لحماية قدرتنا على علاج الأمراض التي تصيب الإنسان والحيوان والنبات، وكذلك لتعزيز سلامة الأغذية والأمن الغذائي والتغذية، وتشجيع التنمية الاقتصادية والإنصاف والبيئة الصحية، والنهوض بأهداف خطة التنمية المستدامة لعام 2030[1]؛

2 - نؤكد من جديد أن خطة التنمية المستدامة لعام 2030 تهيِّئ إطاراً لضمان التمتع بأنماط عيش صحية، ونشير إلى الالتزامات المتعلقة بمكافحة الملاريا وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والسل والتهاب الكبد ومرض فيروس إيبولا وأمراض المناطق المدارية المهملة وغيرها من الأمراض المعدية والأوبئة، التي تؤثر بشكل غير متناسب على البلدان النامية، بوسائل منها معالجة تزايد مقاومة مضادات الميكروبات، مع التأكيد مجدداً على أن مقاومة مضادات الميكروبات تعرقل استدامة وفعالية تصدي قطاع الصحة العامة لهذه الأمراض ولأمراض أخرى وكذلك المكاسب المحرزة في مجالي الصحة والتنمية وتحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030؛

3 - نشير إلى أنه ضمن السياق الأعم لمقاومة مضادات الميكروبات، تشكل مقاومة المضادات الحيوية تحدياً عالمياً خطيراً، وأن المضادات الحيوية الفعالة والمأمونة والميسورة التكلفة شرط أساسي لتوفير خدمات الرعاية الصحية الجيدة والميسورة التكلفة وفي الوقت المناسب، وهي ضرورية لعمل جميع النظم الصحية؛

4 - نسلم بأنه على الرغم من أن مقاومة مضادات الميكروبات تؤثر على الناس من جميع الأعمار ولا تنحصر ضمن حدود بعينها وتوجد في جميع البلدان، فإن العبء تتحمله، إلى حد بعيد وبدرجة غير متناسبة، البلدان النامية والبلدان التي تعاني من أوضاع هشة، وهو ما يتطلب تضامناً عالمياً وجهوداً متضافرة وتعاوناً دولياً؛

5 - نلاحظ مع القلق أن عدم إمكانية الحصول على مضادات الميكروبات وأدوات التشخيص المناسبة والآمنة والفعالة والميسورة التكلفة، لا سيما في البلدان النامية، يتسبب في عدد من الوفيات يفوق عدد الوفيات الناجمة عن مقاومة مضادات الميكروبات، ونؤكد في هذا الصدد أنه سُجل في عام 2019 ما عدده 4,95 ملايين حالة وفاة بسبب أنواع العدوى البكتيرية المقاومة للعقاقير، منها 1,27 مليون حالة وفاة تعزى مباشرة إلى مقاومة مضادات الميكروبات البكتيرية، 20 في المائة منها لأطفال دون سن

(1) القرار 1/70.

الخامسة[2]، وأنه بدون استجابة أقوى سيحدث تراجع في متوسط العمر المتوقع يقدر بـ 1,8 سنة على مستوى العالم بحلول عام 2035[3]؛

6 - نلاحظ مع القلق أيضا أن مقاومة مضادات الميكروبات يمكن أن تزيد من تكاليف الرعاية الصحية، على الصعيد العالمي، بما قيمته 1 تريليون دولار من دولارات الولايات المتحدة سنوياً بحلول عام 2050، وأن تؤدي إلى خسائر في الناتج المحلي الإجمالي تتراوح بين 1 تريليون و 3,4 تريليونات دولار سنوياً بحلول عام 2030[4]، وأن علاج أنواع العدوى البكتيرية المقاومة للعقاقير وحدها يمكن أن يكلف ما يصل إلى 412 بليون دولار سنوياً، إلى جانب خسائر في مشاركة القوة العاملة والإنتاجية بقيمة 443 بليون دولار[5]، مع توقع أن تتسبب مقاومة مضادات الميكروبات في انخفاض الإنتاج الحيواني في البلدان المنخفضة الدخل بنسبة 11 في المائة بحلول عام 2050[6]؛

7 - نلاحظ بقلق بالغ أوجه القصور الشديدة التي كشفت عنها جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) على المستويات الوطني والإقليمي والعالمي من حيث التأهب للطوارئ الصحية المحتملة والوقاية منها والكشف عنها والتصدي لها في الوقت المناسب وبفعالية، ومن ثم التحديات التي تنجم عن ذلك في التصدي بفعالية لمقاومة مضادات الميكروبات، بما في ذلك في قدرات جميع النظم الصحية وقدرتها على الصمود، لا سيما في البلدان النامية؛

8 - نؤكد من جديد أن تحسين تدابير الوقاية من العدوى ومكافحتها والتطعيم والمياه والصرف الصحي والنظافة الصحية يمكن أن يمنع أكثر من 000 750 حالة وفاة كل عام بسبب مقاومة مضادات الميكروبات في البلدان المنخفضة الدخل والبلدان المتوسطة الدخل وحدها، وأن إعطاء الأولوية لحسن إدارة استخدام مضادات الميكروبات، والتغطية الصحية الشاملة، والحصول العادل على الأدوية ووسائل التشخيص والمنتجات الصحية الأخرى، والاستثمار في البنية التحتية، والتثقيف بما في ذلك حملات التوعية العامة والتدريب، ستؤدي إلى زيادة الوقاية من جميع أنواع العدوى؛

9 - نسلم بالحاجة إلى توسيع نطاق الجهود المتعددة القطاعات والشاملة لعدة قطاعات والمتعددة التخصصات، وإلى إشراك جميع القطاعات ذات الصلة للتصدي لمقاومة مضادات الميكروبات في مجال الصحة البشرية والحيوانية والنباتية، مثل الزراعة والبيئة والتمويل والتصنيع والبحث والتطوير والتعليم، وذلك من أجل تحقيق استجابة فعالة على مستوى الحكومة بأكملها والمجتمع بأسره، بما يتماشى مع نهج الصحة الواحدة؛

---

(2) "Global burden of bacterial antimicrobial resistance in 2019: a systematic analysis", *The Lancet*, vol. 399, No. 10325 (February 2022).

(3) Global Leaders Group on Antimicrobial Resistance, "GLG report: Towards specific commitments and action in the response to antimicrobial resistance".

(4) World Bank Group, Drug-resistant Infections: A Threat to Our Economic Future – Final Report (Washington, D.C., March 2017).

(5) دراسة رباعية عن اقتصاديات مقاومة مضادات الميكروبات.

(6) World Bank Group, Drug-resistant Infections: A Threat to Our Economic Future – Final Report (Washington, D.C., March 2017).

10 - نؤكد من جديد الالتزام بقرار الجمعية العامة 3/71 المؤرخ 5 تشرين الأول/أكتوبر 2016 والمعنون "الإعلان السياسي للاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة بشأن مقاومة مضادات الميكروبات"، ونشير إلى تقرير فريق التنسيق المشترك بين الوكالات المعني بمسألة مقاومة مضادات الميكروبات وتوصياته المقدمة إلى الأمين العام في نيسان/أبريل 2019، وكذلك الدعوة إلى العمل من أجل مكافحة مقاومة مضادات الميكروبات لعام 2021 الصادرة عن جلسة التحاور الرفيعة المستوى بشأن مقاومة مضادات الميكروبات[7]؛

11 - نرحب بالاجتماعات الرفيعة المستوى التي نظمتها الجمعية العامة عام 2023 بشأن الوقاية من الجوائح والتأهب والتصدي لها، وبشأن التغطية الصحية الشاملة، وبشأن مكافحة داء السل، ونشير إلى ما صدر عن تلك الاجتماعات من إعلانات سياسية[8] سلطت الضوء على أهمية التعاون الدولي والتعاون والإنصاف والتضامن العالمي في زيادة الجهود العالمية المبذولة لضمان ألا يُترك أحدٌ خلف الركب وإقامة عالم أوفر صحة للجميع؛

12 - نحيط علما بمساهمات المؤتمرين الوزاريين المعنيين بمسألة مقاومة مضادات الميكروبات المعقودين في عامي 2014 و 2019 في مملكة هولندا، والمؤتمر الوزاري العالمي الرفيع المستوى الثالث المعني بمسألة مقاومة مضادات الميكروبات الذي عقد في عُمان في عام 2022، والذي أقرت خلاله 47 دولة عضوا بيان مسقط الوزاري، والجهود التي تقودها الدول الأعضاء، مثل المؤتمر الدولي الأول لمجموعة بريكس بشأن مقاومة مضادات الميكروبات في عام 2024 في الاتحاد الروسي، والالتزام المستمر بأن تكون مبادرة الصحة الواحدة ومقاومة مضادات الميكروبات من أولويات مجموعة العشرين ومجموعة الدول السبع؛

13 - نتطلع إلى المؤتمر الوزاري العالمي الرابع الرفيع المستوى القادم بشأن مقاومة مضادات الميكروبات، الذي سيعقد في تشرين الثاني/نوفمبر 2024 في المملكة العربية السعودية تحت شعار "من الإعلان إلى التنفيذ: تسريع الإجراءات من خلال الشراكات المتعددة القطاعات لاحتواء مقاومة مضادات الميكروبات"؛

14 - نسلم بضرورة ألا يُترك أي أحد خلف الركب وبالحاجة إلى الوصول أولا إلى من هم أشد بعدا عن اللحاق بالركب، وضمان الحصول المنصف وفي الوقت المناسب على خدمات الرعاية الصحية الأساسية الجيدة وعلى الأدوية الأساسية المأمونة والفعالة والجيدة والميسورة التكلفة، بما في ذلك مضادات الميكروبات واللقاحات ووسائل التشخيص والعلاجات الدوائية وغيرها من المنتجات الصحية، مع احترام وتعزيز حقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين ومراعاة العوامل الاجتماعية والثقافية وكرامة الإنسان ومبادئ المساواة وعدم التمييز، فضلاً عن دعم وتمكين الأشخاص الذين يعيشون في أوضاع هشة، بمن فيهم النساء والرضع والأطفال والشباب وكبار السن والأشخاص ذوو الإعاقة والمنقوصو المناعة والحاملون لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والمصابون بالسل والأشخاص المنحدرون من أصل أفريقي والشعوب الأصلية والأشخاص الذين يعيشون في دول متأثرة بالنزاعات وفي ظروف طوارئ إنسانية، بما في ذلك تلك المتأثرة بتغير المناخ والكوارث الطبيعية، واللاجئون والنازحون داخلياً والمهاجرون والأشخاص الذين يعيشون في فقر

(7) A/75/903، المرفق.

(8) القرار 3/78، المرفق، والقرار 4/78، المرفق، والقرار 5/78، المرفق.

وفقر مدقع في المناطق الحضـــرية والريفية على حد ســـواء، والناس الذين يعيشـــون في الأحياء الفقيرة أو المستوطنات العشوائية أو المساكن غير اللائقة؛

15 - نسلم بالتحديات الاجتماعية والاقتصادية والمصاعب المالية الشاقة التي تواجه المتضررين بالسل، في نَواحٍ منها الحصول على التشخيص المبكر، والخضوع لنظم علاجية مفرطة في طول مدتها، وتناول أدوية يمكن أن تكون لها آثار جانبية وخيمة، وكذلك في الحصـــول على الدعم المتكامل، بما في ذلك دعم المجتمع المحلي، ونؤكد بالتالي أن كل هؤلاء الناس هم في حاجة إلى خدمات متكاملة محورها الإنســـان في مجالات الوقاية والتشـــخيص والعلاج وإدارة الآثار الجانبية والرعاية، وإلى الدعم النفســـي الاجتماعي والتغذوي والاجتماعي والاقتصادي، لأغراض منها الحد من الوصم والتمييز، حتى يتكلل العلاج بالنجاح؛

16 - نلتزم بتوسيع نطاق العمل بما يتناسب مع العبء الحالي لمقاومة مضادات الميكروبات، بهدف الحد من الوفيات العالمية المرتبطة بمقاومة مضـــادات الميكروبات البكتيرية بنســـبة 10 في المائة بحلول عام 2030 مقابل خط الأســـاس لعام 2019 البالغ 4,95 ملايين حالة وفاة، ونتعهد بمعالجة الطابع المتعدد الأوجه والشامل لمقاومة مضادات الميكروبات؛

أولا - الحوكمة

17 - نسلم بأن هياكل الحوكمة المستدامة والكفؤة والخاضعة للمساءلة على المستويات المحلي والوطني والإقليمي والعالمي أمر بالغ الأهمية لاســـتجابة متعددة القطاعات تكون فعالة ومنســـقة وشـــاملة، بما في ذلك من خلال نهج الصـــحة الواحدة، ونلاحظ، اعتمادا على اســـتقصـــاء التقييم الذاتي القُطري بشـــأن تتبع مقاومة مضـــادات الميكروبات، أنه بينما وضـــع 178 بلداً خطط عمل وطنية متعددة القطاعات بشـــأن مقاومة مضـــادات الميكروبات، فإن 52 في المائة فقط من البلدان لديها آلية تنسـيق متعددة القطاعات تؤدي وظائفها، و 68 في المائة فقط من البلدان تنفذ خطط عملها؛

18 - نؤكد من جديد أهمية تملُّك زمام الأمور على الصعيد الوطني والدور والمسؤولية الرئيسيين اللذين يقعان على الحكومات على جميع المستويات في اختيار طريقها نحو تحقيق التغطية الصحية الشاملة، بما يشـمل مكافحة مقاومة مضـادات الميكروبات، وفقاً للسـياقات والأولويات والاحتياجات الوطنية، ونشـدد على أهمية القيادة السـياسـية في التصـدي لمقاومة مضـادات الميكروبات في القطاع الصـحي وخارجه وفق نُهُج تقوم على تدخُّل الحكومة بأكملها ومشاركة المجتمع بأسره وتركزُ على المجتمعات المحلية، وعلى أهمية النظر في العمل وفق نُهُج تدمج اعتبارات الصحة في جميع السياسات، وترتكز على الإنصاف، وتهتم بالفرد في جميع مراحل حياته؛

19 - نســـلم بأنه على الرغم من التقدم المحرز في وضـــع وتنفيذ خطط عمل وطنية متعددة القطاعات بشأن مقاومة مضـادات الميكروبات، فإن هناك حاجة إلى دعم مالي وتقني إضـافي ومستدام لبناء القدرات وتعزيزها، لا سيما في البلدان النامية؛

20 - نسلم بأن للنزاعات المسلحة تأثيرا مدمرا على النظم الصحية ومقاومة مضادات الميكروبات، حيث تترك الناس، ولا سـيما من يعيشـون في ظل أوضـاع هشـة واللاجئون والنازحون داخليا ومن يعيشـون في أراض محتلة أو في مناطق متأثرة بالنزاعات، محرومين من سبل الحصـول بصـورة كاملة على الرعاية الصـحية الأســاســية، وتعرضــهم لأمراض يمكن الوقاية منها ولمخاطر صــحية أخرى، وتؤدي إلى تفاقم الاحتياجات

الصحية، بما في ذلك الاحتياجات المرتبطة بالصحة النفسيّة والدعم النفسي الاجتماعي وإعادة التأهيل وعلاج الأمراض المزمنة وغيرها من الأمراض، مثل السرطان وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والسل؛

21 - نشير إلى أنه ينبغي تعزيز الهيئات التنظيمية الوطنية والإقليمية لكي تتمكن من اعتماد أطر تنظيمية فعالة، مع مراعاة السياقات الوطنية والإقليمية وحسب الاقتضاء، بهدف تشجع الفعالية والمساءلة بما يحقق نظما تنظيمية خاصة بالأدوية يطبعها الاستقرار وحسن الأداء والتنسيق، ولتقديم المساعدة والدعم للبلدان المنخفضة الدخل والبلدان المتوسطة الدخل بناء على طلبها؛

22 - نسلم بالأدوار القيادية التي تضطلع بها منظمة الصحة العالمية، ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، والمنظمة العالمية لصحة الحيوان، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، بوصفها منظمات عضوة في التحالف الرباعي، وبالعمل الذي تقوم به الأمانة المشتركة الرباعية الدائمة المعنية بمقاومة مضادات الميكروبات؛

23 - نسلم أيضاً بما يُقدم من إسهامات في الاستجابة العالمية لمقاومة مضادات الميكروبات، بما في ذلك إسهامات مجموعة القيادة العالمية بشأن مقاومة مضادات الميكروبات، ومنتدى الشراكة المتعددة الجهات صاحبة المصلحة بشأن مقاومة مضادات الميكروبات، ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى، عند الاقتضاء؛

التزامات

24 - الحرص على قيام جميع البلدان، بحلول عام 2030، بوضع أو تحديث وتنفيذ خطط عمل وطنية متعددة القطاعات بشأن مقاومة مضادات الميكروبات تتضمن أهدافا وطنية تُحدد في ضوء تحليل القدرات والأولويات القائمة، وتكون لها آليات تنسيق وطنية متعددة القطاعات تعمل على نحو شامل وفعال، وتزوَّد بالموارد البشرية والمالية المناسبة والمستدامة، وفق ما يناسب السياقات والأولويات الوطنية؛

25 - دعوة منظمات التحالف الرباعي لكي تقوم، بالتشاور مع الدول الأعضاء، بتحديث خطة العمل العالمية بشأن مقاومة مضادات الميكروبات بحلول عام 2026 لضمان استجابة قوية وشاملة متعددة القطاعات، من خلال نهج الصحة الواحدة، تتلاءم مع معطيات الواقع الحالي لتحقيق تأثير أكبر في مكافحة مقاومة مضادات الميكروبات، ودعوة التحالف الرباعي لكي يقدم تقارير كل سنتين عن التقدم المحرز نحو تحقيق ما تعهدت به من التزامات سواء فرديا أو جماعيا؛

26 - دعوة منظمات التحالف الرباعي لكي تضفي الطابع الرسمي على الأمانة المشتركة الرباعية الدائمة المعنية بمقاومة مضادات الميكروبات باعتبارها آلية التنسيق المركزية لدعم الاستجابة العالمية لمقاومة مضادات الميكروبات، وفقًا لولايات وأدوار كل منظمة من المنظمات المعنية؛

27 - دعوة الأمانة المشتركة الرباعية إلى تيسير التعاون وتبادل الآراء مع المنظمات المتعددة الأطراف ذات الصلة، بما في ذلك مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة ومنظمة الجمارك العالمية، بشأن جوانب ولاياتها المتعلقة بمقاومة مضادات الميكروبات؛

28 - تعزيز الأطر والآليات القائمة، بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، منتدى الشراكة المتعددة الجهات صاحبة المصلحة، والمؤتمرات الوزارية التي تعقد كل سنتين بشأن مقاومة مضادات الميكروبات، وغيرها من المؤتمرات ذات الصلة بالموضوع، من أجل تيسير تبادل الخبرات وأفضل الممارسات

على صعيد متعدد القطاعات وتقييم التقدم الذي تحرزه الدول الأعضاء في تنفيذ خطط العمل الوطنية بشأن مقاومة مضادات الميكروبات، والتي يمكن أن تكون أيضاً فرصة لتعزيز التوسيع الطوعي لقاعدة الجهات المانحة للصندوق الاستئماني المتعدد الشركاء لمكافحة مقاومة مضادات الميكروبات؛

29 - تشجيع النهج التشاركية الشفافة والشاملة للجميع في مجال الإدارة الصحية المتعلقة بمكافحة مقاومة مضادات الميكروبات على المستويات المحلي والوطني والإقليمي والعالمي، بما في ذلك عن طريق بحث طرائق النهوض بنهج مجدٍ يقوم على المشاركة الاجتماعية وانخراط المجتمع بأسره، بحيث تتاح فيه لجميع الجهات المعنية صاحبة المصلحة - ومنها المجتمعات المحلية والعاملون الصحيون والعاملون في مجال الرعاية في القطاع الصحي والمرضى والناجون من أشكال العدوى المقاومة لمضادات الميكروبات والمزارعون والعاملون في قطاعات الصحة الحيوانية والبيئة والنظم الإيكولوجية، والأوساط الأكاديمية، والمتطوعون، ومنظمات المجتمع المدني، والعاملون في المجال الإنساني، والمنظمات الدينية، والقطاع الخاص، والشباب - المشاركةُ في تصميم خطط العمل الوطنية بشأن مقاومة مضادات الميكروبات وفي تنفيذها واستعراضها، بغية توفير توجيه منتظم لعملية اتخاذ القرارات التي تمس الصحة، بحيث تستجيب السياسات والبرامج والخطط بشكل أفضل للاحتياجات، مع تعزيز الثقة في النظم الصحية؛

30 - دعوة منظمات التحالف الرباعي إلى إنشاء فريق مستقل يتولى جمع الأدلة اللازمة لمكافحة مقاومة مضادات الميكروبات في عام 2025 بهدف تيسير توليد واستخدام بيّنات علمية متعددة القطاعات تعتمد عليها الدول الأعضاء في الجهود التي تبذلها للتصدي لمقاومة مضادات الميكروبات، على أن يُنشأ الفريق باستخدام الموارد المتاحة، مع تجنب ازدواجية الجهود الجارية، وبعد إجراء مشاورات مفتوحة وشفافة مع جميع الدول الأعضاء بشأن تشكيلة الفريق المراد إنشاؤه وولايته ونطاق عمله والنتائج المتوخاة منه؛

ثانيا - التمويل

31 - نسلم بضرورة الحفاظ على الاستثمارات المستدامة على المستويات الوطني والإقليمي والعالمي أو زيادتها عند الضرورة لتعزيز القدرات الوطنية للوقاية من مقاومة مضادات الميكروبات ومراقبتها والتصدي لها، لا سيما في البلدان النامية، بما في ذلك في البلدان المنخفضة الدخل والبلدان المتوسطة الدخل التي يقع عليها عبء غير متناسب؛

32 - نسلم بضرورة أن تكون لدى البلدان خطط عمل وطنية متعددة القطاعات بشأن مقاومة مضادات الميكروبات، تكون لها الأولوية وتحدد تكاليفها ويُخصص لها التمويل اللازم، ونعرب عن القلق من أن 11 في المائة فقط من البلدان تخصص تمويلا في ميزانياتها الوطنية لتنفيذ خطط عمل وطنية متعددة القطاعات بشأن مقاومة مضادات الميكروبات؛

33 - نسلم بأن تمويل الصحة يتطلب تضامنا عالميا وجهدا جماعيا، ونحث الدول الأعضاء على تعزيز التعاون الدولي لدعم الجهود الرامية إلى بناء القدرات وتعزيزها في البلدان النامية، بما في ذلك من خلال تعزيز المساعدة الإنمائية الرسمية والدعم المالي والتقني ودعم برامج البحث والتطوير والابتكار؛

التزامات

34 - الالتزام بتوفير التمويل المستدام ورصد الميزانيات اللازمة للأنشطة المحددة في خطط العمل الوطنية بشأن مقاومة مضادات الميكروبات، من أجل تنفيذ تلك الأنشطة بفعالية، مع مراعاة السياقات الوطنية؛

35 - تعزيز التمويل المستدام من خلال هياكل التمويل القائمة والتشجيع على تعبئة الموارد المالية والاستثمارات من خلال القنوات الوطنية والثنائية الأطراف والمتعددة الأطراف، ولا سيما للبلدان النامية، وخصوصا البلدان المنخفضة الدخل والبلدان المتوسطة الدخل، لدعم تنفيذ خطط العمل الوطنية بشأن مقاومة مضادات الميكروبات، فضلاً عن رصد هذه الخطط ومراقبتها، مع مراعاة السياقات الوطنية؛

36 - تيسير التمويل المستدام المتأتي في إطار التعاون الدولي لتقديم الدعم في تنفيذ خطط العمل الوطنية بشأن مقاومة مضادات الميكروبات، وذلك بهدف الوصول إلى تخصيص 100 مليون دولار للمساعدة على تحقيق هدف أن يكون لدى ما لا يقل عن 60 في المائة من البلدان خطط ممولة، بحلول عام 2030، وذلك من خلال جملة أمور منها تنويع مصادر التمويل وزيادة عدد المساهمين في الصندوق الاستئماني المتعدد الشركاء لمكافحة مقاومة الميكروبات؛

37 - تشجيع آليات التمويل القائمة، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر البنك الدولي، والصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا، والتحالف العالمي للقاحات والتحصين، والصندوق الأخضر للمناخ، وصندوق مكافحة الجوائح، وصندوق الصحة المناخية، ومرفق البيئة العالمية، ومبادرة Nature4Health (الطبيعة في خدمة الصحة)، وصندوق تنفيذ الإطار العالمي للتنوع البيولوجي، على تيسير الوصول إلى مصادر التمويل الحالية ذات الصلة أو توسيع نطاقها، حسب الاقتضاء، لتشمل الاستثمارات اللازمة لزيادة فرص الحصول على مضادات الميكروبات الفعالة، والوقاية من أنواع العدوى باستخدام اللقاحات، والبحث وتطوير مضادات جديدة للميكروبات، وأدوات أو تكنولوجيات التشخيص، والمياه والنظافة الصحية والصرف الصحي، والوقاية من العدوى ومكافحتها، والمراقبة، وتقديم الدعم في تنفيذ خطط العمل الوطنية المتعددة القطاعات بشأن مقاومة مضادات الميكروبات، واستغلال أدوات الشراء وتشكيل السوق مثل مرفق الأدوية العالمي التابع لشراكة دحر السل والمرفق الدولي لشراء الأدوية؛

38 - دعوة الأمانة المشتركة الرباعية لتقوم، بالتعاون مع المؤسسات المالية ذات الصلة، بتحديد القائم من التمويل المحفِّز، بما في ذلك من القطاع الخاص والمنظمات الخيرية والمصارف الإنمائية، من أجل تحسين الوصول إلى الموارد والاستفادة من بناء القدرات وتنفيذ خطط العمل الوطنية بشأن مقاومة مضادات الميكروبات؛

ثالثا - سبل الاستفادة

39 - نسلم بأن الحصول العادل وفي الوقت المناسب على مضادات الميكروبات الفعالة وعلى وسائل التشخيص واللقاحات، سواء تعلق الأمر بصحة الإنسان أو بصحة الحيوان، لا يزال يشكل تحدياً للبلدان النامية، في حين أن الحصول على مضادات الميكروبات الحالية والمطورة حديثاً ووسائل التشخيص التكميلية لا يزال متفاوتاً داخل البلدان وفيما بينها؛

40 - نعرب عن القلق من أن الإمداد بالمنتجات والتكنولوجيات الصحية يتوقف على مرافق التصنيع التي تتركّز في عدد قليل من البلدان، ومن أن الافتقار إلى القدرات الإنتاجية الوطنية أو الإقليمية وإلى البنية التحتية الكافية والخبرة اللوجستية اللازمة لتخزين وتوزيع وإيصال وسائل التشخيص والأدوية واللقاحات وغيرها من المنتجات والتكنولوجيات الصحية، ولا سيما في البلدان النامية، ضمن عوامل أخرى، يعيق الجهود الرامية إلى تحقيق أهداف التشخيص والعلاج والتطعيم المحددة للعديد من الأمراض، في الوقت المناسب وبأمان وكفاءة، لا سيما في سياق حالات الطوارئ الصحية؛

41 - نشير إلى أن ارتفاع أسعار بعض المنتجات والخدمات الصحية والنفقات الصحية المدفوعة من الجيوب الخاصة، بما في ذلك نفقات علاج العدوى والأمراض المقاومة للعقاقير، وعدم المساواة في الحصول على هذه المنتجات والخدمات داخل البلدان وفيما بينها، فضلاً عن المصاعب المالية المرتبطة بذلك، لا تزال تعيق التقدم نحو التخفيف من آثار مقاومة مضادات الميكروبات؛

التزامات

42 - تسريع وتيرة الجهود الرامية إلى تحقيق التغطية الصحية الشاملة باعتبارها وسيلة لضمان الحصول على الخدمات الصحية الأساسية ولتعزيز الخدمات البيطرية، وذلك من أجل بلوغ الدرجة المثلى من الوقاية من أنواع العدوى وتشخيصها وعلاجها على النحو المناسب، ومن التدابير الرامية إلى ضمان حسن استخدام مضادات الميكروبات؛

43 - ضمان الحصول المنصف وفي الوقت المناسب على مضادات الميكروبات واللقاحات ووسائل التشخيص في البلدان النامية، لا سيما في البلدان المنخفضة الدخل والبلدان المتوسطة الدخل، وزيادة الإمداد بمضادات الميكروبات واللقاحات ووسائل التشخيص، بما يتماشى مع القوائم العالمية للأدوية الأساسية، بما في ذلك القائمة النموذجية لمنظمة الصحة العالمية للأدوية الأساسية والقائمة العالمية للأدوية البيطرية الأساسية، مع مراعاة السياقات الوطنية وتحديث القوائم القُطرية والاحتياجات من العلاجات، حسب الاقتضاء؛

44 - تشجيع منظمات التحالف الرباعي على القيام، بالتعاون مع كيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية ذات الصلة، كل في إطار الولاية المنوطة به، ومع الجهات الأخرى صاحبة المصلحة، حسب الاقتضاء، بتنسيق الجهود واتخاذ إجراءات ملموسة لدعم مبادرات الحصول على الأدوية على الصعيدين العالمي والإقليمي، لضمان الإدارة الفعالة للأمراض المعدية، بما في ذلك عن طريق تحسين فرص الحصول في الوقت المناسب وعلى قدم المساواة على مضادات الميكروبات ووسائل التشخيص واللقاحات وبدائل مضادات الميكروبات، وفق شروط الجودة العالية وبتكلفة مقدور عليها، مع التشجيع على تصنيعها واستخدامها والتخلص منها بروح من الحكمة والمسؤولية وبما يحقق الاستدامة؛

45 - دعوة منظمات التحالف الرباعي إلى القيام، بالتعاون مع الدول الأعضاء بناءً على طلبها، ومع الجهات الأخرى صاحبة المصلحة، بما في ذلك القطاع الخاص والشراكات، مثل الشراكة العالمية للبحث والتطوير في مجال المضادات الحيوية، العاملة من خلال مبادرة SECURE، ومرفق الأدوية العالمي، حسب الاقتضاء، إلى اتخاذ خطوات لتحسين إمكانية الحصول عالمياً على مضادات الميكروبات وضمان حسن استخدامها في البيئات التي يوجد بها أكبر قدر من الاحتياجات غير الملباة، بما في ذلك عن طريق تنسيق تسجيل الأدوية على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي وإصلاح المسارات

التنظيمية والسياساتية، عند الاقتضاء، لتسريع الترخيص للمنتجات المأمونة والفعالة، لا سيما بالنسبة لمضادات الميكروبات الجديدة، والنظر في استحداث نماذج شراء جديدة ومستدامة، مثل الشراء المجمع والتسعير المتدرج وتعزيز التدابير الرامية إلى ضمان مرونة سلاسل الإمداد بالمنتجات الصحية؛

رابعا - الاستجابة المنسقة المتعددة القطاعات

46 - نسلم بالحاجة إلى بذل جهود تعاونية ومتعددة القطاعات للتصدي لمقاومة مضادات الميكروبات من خلال نهج الصحة الواحدة الذي يعزز التعاون بين قطاعات الصحة البشرية والحيوانية والنباتية، وكذلك مع قطاع البيئة وغيره من القطاعات ذات الصلة؛

47 - نقر بأنه من أجل التوعية والتثقيف في مجال مقاومة مضادات الميكروبات وكل ما يترتب على ذلك من آثار ينبغي تبادل الممارسات الجيدة والنتائج التي يُتوصل إليها، والتعاون مع وسائل الإعلام والجهات الفاعلة الوطنية والمتعددة القطاعات، وتخصيص الموارد الكافية لهذه الأنشطة في مختلف القطاعات؛

48 - نسلم بأن الوقاية من العدوى ومكافحتها في جميع القطاعات، بما في ذلك من خلال المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية، أمر لا بد منه للحد من ظهور مقاومة مضادات الميكروبات وعودة ظهورها وانتشارها، ونشدد على أهمية إنشاء بنية تحتية وبرامج فعالة في هذا الصدد بالاستناد إلى البيّنات العلمية؛

49 - نشدد على أهمية ترسيخ الاستخدام المناسب والحصيف والمسؤول لمضادات الميكروبات في مجالات الصحة البشرية والحيوانية والنباتية، من خلال التنفيذ المتكامل للسياسات التي تعزز الوقاية من الأمراض وحسن استخدام مضادات الميكروبات؛

50 - نسلم بأن الاختبارات التشخيصية والقدرات المختبرية تؤدي دورا حاسما في الحد من مقاومة مضادات الميكروبات عن طريق تيسير الاستخدام المناسب والحصيف والمسؤول لمضادات الميكروبات في جميع القطاعات، وتوجيه قرارات الرعاية الصحية وتحسين رعاية المرضى، وبأن البلدان النامية، ولا سيما البلدان المنخفضة الدخل والبلدان المتوسطة الدخل، تواجه صعوبات في الحصول على هذه الاختبارات؛

التزامات

51 - تعزيز الجهود المحددة الأهداف ومواصلة بذلها، بما في ذلك في إطار نهج الصحة الواحدة، لتعزيز الوعي بمقاومة مضادات الميكروبات وباستخدام مضادات الميكروبات والتخلص منها على النحو المناسب، من خلال التعليم والتدريب، والنُّهُج المستندة إلى العلوم الاجتماعية، وحملات التواصل والإعلام، بما في ذلك من خلال وسائل الإعلام، ومبادرات تغيير السلوك، وتبادل أفضل الممارسات وتعزيز المهارات والبرامج المتعلقة بحسن استخدام مضادات الميكروبات في جميع قطاعات القوة العاملة ذات الصلة من خلال إدراج وحدات عن مقاومة مضادات الميكروبات في مناهج التعليم والتدريب في المراحل الابتدائية والثانوية والعليا، وذلك بالتعبئة المُمَنهجة للقطاعين العام والخاص والجهات صاحبة المصلحة والمجتمعات

المحلية، ونسلم في هذا الصدد بأهمية إشراك المرضى والأسر باعتبارهم شركاء في تعزيز الرعاية المأمونة، والعمل على إيجاد حلول مستدامة تلائم سياقاتها المحلية؛

52 - التشجيع على التنسيق بين خطط العمل الوطنية بشأن مقاومة مضادات الميكروبات والاستراتيجيات الوطنية للتلقيح والتطعيم في قطاعي الصحة البشرية والحيوانية؛

53 - تعزيز الاستخدام المناسب والحصيف والمسؤول لمضادات الميكروبات في مختلف القطاعات من خلال تحسين عمليات تقييم وسائل التشخيص والنظم المختبرية المبتكرة والسريعة والفعالة والموثوقة والميسورة التكلفة، والاستثمار في تلك الوسائل والنظم، وضمان إمكانية الوصول إلى اختبارات الجودة وتعزيز الاستخدام الأمثل لوسائل التشخيص في مختلف القطاعات؛

الصحة البشرية

54 - نؤكد من جديد حق كل إنسان في التمتع بأعلى مستوى يمكن بلوغه من الصحة البدنية والعقلية، وفي التمتع بمزايا التقدم العلمي وتطبيقاته من أجل المضي قدما نحو حصول الجميع على وسائل جيدة وميسورة التكلفة ومتاحة للجميع ومنصفة وحسنة التوقيت للوقاية والتشخيص والعلاج والرعاية والتوعية فيما يتعلق بمقاومة مضادات الميكروبات، ومعالجة محدداتها الاقتصادية والاجتماعية؛

55 - ندرك العوامل التي تسهم في مقاومة مضادات الميكروبات، بما في ذلك العدوى بجميع أنواعها؛ وعدم تنظيم استخدام مضادات الميكروبات التي يمكن الحصول عليها من دون وصفة طبية؛ وإفراط العاملين في مجال الرعاية الصحية في وصف الأدوية؛ وعدم وجود إرشادات موحَّدة علاجية ووقائية مبنية على أدلة؛ وقلة التقيد بالعلاج؛ وإساءة استخدام المضادات الحيوية، بما في ذلك أثناء تفشي الفيروسات الموسمية؛ والأدوية المضادة للميكروبات المتدنية الجودة أو المغشوشة، بحيث تتطلب قيام السلطات التنظيمية الوطنية بأعمال المراقبة وإنفاذ القانون؛ والافتقار إلى البنية التحتية الملائمة، وإلى نظم المراقبة والرصد، والاختبارات التشخيصية الفعالة والميسورة التكلفة، بما في ذلك الاختبارات السريعة والاختبارات التي تُجرى في مراكز الرعاية؛ وعدم توافر مضادات الميكروبات الأساسية والمضمونة الجودة وعدم إمكانية الحصول عليها؛

56 - نلاحظ مع القلق العبء المتزايد لأنواع العدوى المرتبطة بالرعاية الصحية، بما في ذلك حالات الإنتان التي غالباً ما تكون وراءها مسببات الأمراض المقاومة للمضادات الحيوية، والتي تعرض سلامة المرضى ومقدمي الرعاية الصحية للخطر، وتزيد من خطر تفشي العدوى المقاومة للعقاقير في المجتمع؛

57 - نسلم بالحاجة إلى إعطاء الأولوية لتنفيذ تدابير الوقاية من العدوى ومكافحتها، وإلى توفير التمويل اللازم لهذه التدابير، حتى يتسنى بذلك تقليص الحاجة إلى مضادات الميكروبات، بما في ذلك من خلال برامج الوقاية من العدوى ومكافحتها، والتطعيم، والتمنيع الروتيني، وتعزيز تشخيص العدوى بدقة وفي الوقت المناسب بوسائل منها تعزيز القدرات المختبرية والرقمية واستخدام بيانات التشخيص والمراقبة للاسترشاد بها في العلاج؛

58 - نسلم أيضاً بأن توفير المياه المأمونة وخدمات الصرف الصحي والنظافة الصحية والنفايات والكهرباء أمر أساسي لمنع ظهور مقاومة مضادات الميكروبات وعودة ظهورها وانتشارها، ونشير

بقلق في نفس الوقت إلى أن 22 في المائة من مرافق الرعاية الصحية في العالم تفتقر إلى خدمات المياه الأساسية وأن نصفها على الأقل يفتقر إلى خدمات النظافة الصحية الأساسية؛

59 - ندرك أن السل المقاوم للأدوية هو عنصر رئيسي من عناصر التحدي العالمي الذي تطرحه مقاومة مضادات الميكروبات، ونعرب عن القلق الشديد من أن نطاق ومدى الإصابة والوفاة بسبب السل المقاوم للأدوية المتعددة والشديد المقاومة للأدوية يضعان عبئا إضافيا على النظم الصحية والمجتمعية، ولا سيما في البلدان المنخفضة الدخل والبلدان المتوسطة الدخل، ويشكلان بالتالي تحديا حرجا يمكن أن يأتي على التقدم المحرز في مكافحة المرض وفي التصدي لمقاومة مضادات الميكروبات وفي تحقيق أهداف التنمية المستدامة؛

60 - ندرك ما لمسببات الأمراض المقاوِمة المرتفعة العبء المرضي من آثار، كما ندرك أن مقاومة مضادات الميكروبات تقوض العلاج الفعال لأنواع العدوى البكتيرية والفيروسية والفطرية والطفيلية، بما في ذلك أنواع العدوى المنقولة جنسياً، فضلاً عن تقويض الإجراءات الطبية الروتينية، مثل الجراحة ورعاية حديثي الولادة وعلاج السرطان ومكافحته وزراعة الأعضاء، ونضع في اعتبارنا الدروس المستفادة وأفضل الممارسات المستخلصة من مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية والسل والملاريا، إضافة إلى أمراض المناطق المدارية المهملة؛

61 - نلاحظ مع القلق الحاجة إلى الحد بدرجة كبيرة من حالات الوفاة والاعتلال بين الأمهات في الفترة المحيطة بالولادة وفي صفوف المواليد والرضع والأطفال الناجمة عن أنواع العدوى المقاومة لمضادات الميكروبات، وزيادة فرص الحصول على خدمات الرعاية الصحية الجيدة، بما في ذلك خدمات التطعيم، للمواليد والرضع والأطفال، وكذلك لجميع النساء قبل الحمل والولادة وأثناءهما وبعدهما، بسبل تشمل تقديم الرعاية قبل الولادة وبعدها وتوفير أعداد كافية من القابلات ذوات المهارات وتجهيز مرافق الولادة باللوازم الملائمة؛

التزامات

62 - ضمان فرض حد أدنى من المتطلبات في البرامج الوطنية للوقاية من العدوى ومكافحتها في مرافق الرعاية الصحية من أجل إعمال التدابير الكافية لتوفير الحماية وحفظ السلامة للمرضى والعاملين في مجال الصحة والزوار، بما في ذلك عن طريق تنفيذ الاستراتيجية العالمية لمنظمة الصحة العالمية بشأن الوقاية من العدوى ومكافحتها (2023)، وخطة التمنيع لعام 2030، واستراتيجية منظمة الصحة العالمية للمياه والصرف الصحي والنظافة الصحية 2018-2025، وخطة العمل العالمية لمنظمة الصحة العالمية بشأن سلامة المرضى 2021-2030، بهدف تحقيق ما تتضمنه من أهداف، مثل هدف تزويد جميع مرافق الرعاية الصحية في 100 في المائة من البلدان بالخدمات الأساسية للمياه والصرف الصحي والنظافة الصحية وإدارة النفايات، وهدف وفاء 90 في المائة من البلدان، بحلول عام 2030، بجميع ما قررته منظمة الصحة العالمية من المتطلبات الدنيا لبرامج الوقاية من العدوى ومكافحتها على المستوى الوطني؛

63 - الاستثمار في نظم صحية مستدامة وسهلة التكيف، تستند إلى نهج الرعاية الصحية الأولية، لدعم حصول الجميع على الخدمات الصحية الأساسية وتعزيز الإمداد باللقاحات ووسائل التشخيص والعلاجات الجيدة والميسورة التكلفة، بما في ذلك مضادات الميكروبات، في الوقت المناسب وعلى نحو منصف، وضمان حُسن استخدامها، بما في ذلك من خلال تطبيق أو تكييف نظام منظمة الصحة العالمية لتصنيف المضادات الحيوية وفقاً لفئات الإتاحة والمراقبة والاحتياط (AWaRe) في السياقات الوطنية؛

64 - العمل، بحلول عام 2030، على توسيع نطاق استخدام المضادات الحيوية المندرجة ضمن فئة "الإتاحة"، بحسب تصنيف منظمة الصحة العالمية، ليتجاوز الهدف العالمي لعام 2023، والعمل في هذا الصدد، مع مراعاة السياقات الوطنية، لتحقيق ما لا يقل عن 70 في المائة من الاستخدام الكلي للمضادات الحيوية البشرية على الصعيد العالمي، من خلال الاستثمار في برامج حسن الاستخدام وتعزيزها؛

الزراعة وصحة الحيوانات

65 - ندرك العوامل التي تؤدي إلى سوء استخدام مضادات الميكروبات فيما يتعلق بالحيوانات والنباتات، ومنها عدم وجود لوائح تنظيمية وإرشادات تتعلق باستخدام مضادات الميكروبات المتاحة دون وصفة طبية؛ وعدم وجود إرشادات علاجية موحَّدة مبنية على أدلة؛ وعدم وجود اختبارات تشخيصية ميسورة التكلفة؛ وانعدام الرقابة البيطرية؛ والأدوية المضادة للميكروبات المتدنية الجودة أو المغشوشة، ونشدد على ضرورة تعزيز نظم التصدي لهذه العوامل؛

66 - ندرك تأثير محفزات النمو المضادة للميكروبات على مقاومة مضادات الميكروبات والحاجة الخاصة إلى التخلص التدريجي من استخدام مضادات الميكروبات المهمة طبياً لهذا الغرض، ونشجع كذلك على الاستخدام الحصيف والمسؤول لمضادات الميكروبات لأغراض وقائية استناداً إلى نهج طموح ومتدرج وملائم للسياقات القُطرية، في ضوء معايير الدستور الغذائي لمقاومة مضادات الميكروبات، بما في ذلك مدونة الممارسات وإرشادات المنظمة العالمية لصحة الحيوان ذات الصلة، حسب الاقتضاء؛

67 - ندرك الحاجة إلى إعطاء الأولوية لتدابير الوقاية من أنواع العدوى ومكافحتها وتوفير التمويل اللازم لتنفيذها، وبالحاجة إلى ضمان الاستخدام الحصيف والمسؤول والمبني على الأدلة لمضادات الميكروبات في مجال الصحة الحيوانية، مع مراعاة قائمة المنظمة العالمية لصحة الحيوان للأمراض ذات الأولوية ومبادرة "رينوفارم" (مبادرة تقليص الحاجة إلى مضادات الميكروبات في المزارع من أجل التحوّل إلى النظم الزراعية المستدامة) التابعة لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، بما في ذلك عن طريق تعزيز التشخيص الدقيق لأنواع العدوى من خلال تعزيز القدرات المختبرية والرقمية وزيادة المراقبة؛ وتشجيع الممارسات الجيدة في تربية الحيوانات والزراعة ومعالجة الأسمدة الحيوانية والمكافحة المتكاملة للآفات في قطاع الصحة النباتية؛ وزيادة عدد الأطباء البيطريين والمهنيين البيطريين وشبه البيطريين؛ وتعزيز صحة الحيوان، بما في ذلك من خلال الوصول المنظم إلى مضادات الميكروبات العالية الجودة وإمدادات الأدوية واللقاحات البيطرية المأمونة والفعالة والميسورة التكلفة؛

68 - ندرك كذلك الانتشار الثنائي الاتجاه للأمراض الحيوانية المصدر ومقاومة مضادات الميكروبات بين البشر والحيوانات؛

التزامات

69 - السعي إلى التقليل بمقدار مؤثر، بحلول عام 2030، من كمية مضادات الميكروبات المستخدمة عالمياً في منظومة الأغذية الزراعية من المستوى الذي توجد عليه حاليا، مع مراعاة السياقات الوطنية، من خلال جملة أمور منها الاستثمار في صحة الحيوان والنبات للوقاية من أنواع العدوى ومكافحتها، والحد من الحاجة إلى مضادات الميكروبات ومن سوء استخدامها، بما في ذلك من خلال

الاستثمار في بدائل مضادات الميكروبات والترويج لها، وزيادة تنفيذ الإرشادات المتعلقة بحسن الاستخدام، مع مراعاة الدستور الغذائي والمعايير والإرشادات والتوصيات الصادرة عن المنظمة العالمية لصحة الحيوان؛

70 - ضمان استخدام مضادات الميكروبات في الحيوانات والزراعة بحصافة ومسؤولية وفقا لمعايير الدستور الغذائي لمقاومة مضادات الميكروبات والمعايير والإرشادات والتوصيات الصادرة عن المنظمة العالمية لصحة الحيوان؛

71 - تشجيع منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة وهيئاتها الإدارية ذات الصلة على العمل، بالتشاور مع الدول الأعضاء وجميع الجهات المعنية صاحبة المصلحة، على وضع المزيد من الإرشادات العالمية لمنع استخدام مضادات الميكروبات في الزراعة النباتية والحد من استخدامها، استناداً إلى عمل معايير الدستور الغذائي لمقاومة مضادات الميكروبات والتوجيهات ذات الصلة للاتفاقية الدولية لحماية النباتات؛

72 - ضمان وضع استراتيجيات لتلقيح الحيوانات، مشفوعة بخطة تنفيذ، بحلول عام 2030، بما في ذلك في إطار التعاون الدولي، مع مراعاة قائمة المنظمة العالمية لصحة الحيوان للأمراض ذات الأولوية التي يمكن أن يقلل التلقيح ضدها من استخدام مضادات الميكروبات، وإرشادات منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة بشأن مراقبة جودة اللقاحات وتنفيذها ميدانياً، وفقاً للسياقات الوطنية واستناداً إلى البيّنات العلمية؛

73 - الاستثمار في نظم الصحة الحيوانية لدعم الوصول العادل إلى الخدمات البيطرية الأساسية، وتحسين صحة الحيوان وممارسات الإدارة المناسبة للوقاية من أنواع العدوى، وتعزيز الإمداد في الوقت المناسب بالأدوية واللقاحات ووسائل التشخيص البيطرية الأساسية الجيدة والميسورة التكلفة، وتحسين الإشراف البيطري على استخدام مضادات الميكروبات في الحيوانات على المستوى الوطني؛

البيئة

74 - نشدد على أن العوامل البيئية تساهم في ظهور وانتشار مقاومة مضادات الميكروبات وعلى الحاجة إلى اتخاذ إجراءات ذات أولوية لمنع ومعالجة تصريف مضادات الميكروبات وعناصرها الأيضية في البيئة من مجموعة واسعة من القطاعات والخدمات، بما في ذلك الصرف الصحي ومياه المجارير والنفايات والمياه المستعملة والرعاية الصحية وتصنيع المستحضرات الصيدلانية وإنتاج المحاصيل والإنتاج الحيواني البري والمائي؛

75 - نسلم بالحاجة إلى تعزيز قدرة النظم الصحية على رصد ما لتغير المناخ من تأثير على الصحة ومن آثار ضارة ذات صلة بمقاومة مضادات الميكروبات، وقدرتها على التقليل من تلك الآثار إلى أدنى حد من خلال اتخاذ تدابير وقائية ملائمة، والتأهب للكوارث الطبيعية والاستجابة لها في الوقت المناسب، وإدارتها بفعالية، ووضع تدابير صحية وإدماجها في خطط التكيف مع تغير المناخ حسب الاقتضاء؛

76 - نسلم بأن إنتاج المستحضرات الصيدلانية، بما في ذلك عمليات التصنيع وتوليد النفايات والنفايات السائلة وإدارتها، يمكن أن يؤثر على تطور وانتشار مقاومة مضادات الميكروبات في البيئة، ونسلّم كذلك بالحاجة إلى الاتساق في الرقابة التنظيمية الوطنية وكذلك إلى اتخاذ إجراءات عالمية منسقة؛

التزامات

77 - تعزيز النظم الصحية عن طريق استراتيجيات شاملة للوقاية من مقاومة مضادات الميكروبات الأولية والثانوية، مثل برامج ضمان حسن الاستخدام والإدارة البيئية للهواء والمياه والنباتات والتربة والأغذية وناقلات الأمراض من أجل تحسين صحة الإنسان والحيوان والنبات والبيئة، مع مراعاة الآثار السلبية التي يمكن أن يحدثها تغير المناخ من حيث زيادة استخدام مضادات الميكروبات؛

78 - معالجة الثغرات البحثية وتشجيع إنتاج المعرفة بشأن الجوانب البيئية لمقاومة مضادات الميكروبات، بما في ذلك بتحديد الأساليب المناسبة للترصُّد البيئي، للاسترشاد بها في إدماج الجوانب البيئية في وضع وتنفيذ خطط العمل الوطنية بشأن مقاومة مضادات الميكروبات، وكذلك في تحديد الأولويات وتقرير السياسات المتعلقة بمقاومة مضادات الميكروبات، بما في ذلك التشريعات واللوائح التنظيمية والتوجيهات الرامية إلى تحفيز إجراءات الوقاية والتخفيف للتعامل مع مصادر التلوث الرئيسية ومنع تلوث البيئة بمضادات الميكروبات وعناصرها الأيضية؛

خامسا - البحث والتطوير والتدريب والابتكار والتصنيع

79 - نلاحظ مع القلق أن التدابير الحالية الرامية إلى الوقاية من مقاومة مضادات الميكروبات واحتوائها والحد منها غير كافية، بما في ذلك ما يتعلق منها بمسارات انتقال العدوى والتعرض لها والأمراض الناجمة عن مسببات الأمراض المقاومة لمضادات الميكروبات عند الإنسان وفي الحيوانات والنباتات، وأن أنشطة البحث والتطوير الجارية لابتكار لقاحات ووسائل تشخيص وعلاجات دوائية، وخاصة مضادات الميكروبات وبدائل مضادات الميكروبات، لمنع ومعالجة مقاومة مضادات الميكروبات، وخاصة المضادات الحيوية، إنما هي أنشطة غير كافية؛

80 - نسلم بأن إمكانية الحصول، بتكلفة ميسرة وبطريقة منصفة، على الموجود وما يستجد من الأدوية المضادة للميكروبات واللقاحات ووسائل التشخيص ينبغي أن تكون أولوية عالمية تراعي احتياجات جميع البلدان، تمشياً مع الاستراتيجية العالمية لمنظمة الصحة العالمية وخطة عملها العالمية بشأن الصحة العمومية والابتكار والملكية الفكرية[9]، وذلك في ظل مراعاة ما تقوم به من عمليات المتابعة المتفق عليها دولياً؛

81 - ندرك أهمية تصنيع المضادات الحيوية الحالية بطريقة متواصلة ومرنة ومستدامة، بما في ذلك عن طريق الاستثمار في قدرات التصنيع المحلية والإقليمية، لتلبية الطلب في كل من الطب البشري والطب البيطري، ونشجع مواصلة إنتاج هذه المنتجات وإيصالها لتلبية طلبات السوق؛

82 - نسلم بالحاجة إلى إزالة الحواجز التجارية، وتعزيز سلاسل التوريد، وتسهيل حركة السلع الطبية وسلع الصحة العامة، وتنويع قدرات التصنيع في جميع المناطق، لا سيما أثناء الجوائح وغيرها من حالات الطوارئ الصحية فيما بين البلدان وداخلها؛

83 - نلاحظ بقلق أن نقص الاستثمار وضعف الحوافز المهنية وتراجع فرص العمل، من بين عوامل أخرى، تؤدي إلى تزايد عدد الباحثين الذين يغادرون مجال البحوث المتعلقة بمقاومة مضادات

(9) انظر منظمة الصحة العالمية، الوثيقة WHA61/2008/REC/1.

الميكروبات، مما يؤدي إلى فقدان مواهب علمية وبحثية حيوية وتآكل المعارف والخبرات التي لا تقدر بثمن والتي تشتد الحاجة إليها؛

84 - نعترف بفوائد الشراكات بين القطاعين العام والخاص في تطوير وإتاحة مضادات الميكروبات واللقاحات ووسائل التشخيص وبدائل مضادات الميكروبات، وفي المساهمة في استدامة سلسلة الإمداد، ونحيط علماً بعمل المسرِّع الصيدلاني البيولوجي لمكافحة البكتيريا المقاومة للمضادات الحيوية والشراكة العالمية للبحث والتطوير في مجال المضادات الحيوية؛

85 - نلاحظ بمزيد من القلق مخاطر المنتجات الطبية البشرية والبيطرية المتدنية الجودة والمزيّفة والمغشوشة، وكذلك منتجات حماية النباتات، بما في ذلك مبيدات الآفات، التي يمكن أن تؤدي إلى زيادة مقاومة مضادات الميكروبات؛

التزامات

86 - استكشاف وتشجيع وتعزيز مجموعة من الحوافز المبتكرة وآليات التمويل لأنشطة البحث والتطوير في مجال الصحة على صعيد متعدد القطاعات، من أجل التصدي لمقاومة مضادات الميكروبات، وإقامة شراكة أقوى تتسم بالشفافية بين القطاعين العام والخاص، فضلا عن الأوساط الأكاديمية والأوساط العلمية، مع الإقرار بالدور المهم الذي يضطلع به القطاع الخاص في البحث والتطوير المتعلقين بالأدوية الابتكارية، والتسليم بالحاجة إلى زيادة البحث والتطوير في مجال الصحة العامة في ضوء الاحتياجات واستنادا إلى الأدلة وفي إطار الامتثال للمبادئ الأساسية الداعية إلى أن ضمان الأمان والوفرة ويسر التكلفة والفعالية والنجاعة والإنصاف وسهولة المأخذ، فضلا عن توفير الحوافز المناسبة، بما في ذلك حوافز الدفع والجذب، في تطوير منتجات وتكنولوجيات صحية جديدة، مع ضمان وجود الآليات اللازمة لإتاحة سبل الاستفادة على قدم المساواة، ولا سيما في البلدان النامية؛

87 - تعزيز نقل التكنولوجيا والدراية وتشجيع البحث والابتكار والالتزام بالترخيص الطوعي، حيثما أمكن، في الاتفاقات التي تستثمر فيها الأموال العامة في أعمال البحث والتطوير المتعلقة بمضادات الميكروبات، من أجل توطيد القدرات المحلية والإقليمية في مجالات تصنيع الأدوات اللازمة وتنظيمها وشرائها لإتاحة الحصول بإنصاف وفعالية على اللقاحات والعلاجات الدوائية ووسائل التشخيص واللوازم الأساسية، ولإجراء التجارب السريرية، وزيادة الإمداد العالمي عن طريق تيسير نقل التكنولوجيا ضمن إطار الاتفاقات المتعددة الأطراف ذات الصلة بالموضوع؛

88 - تحسين توافر المنتجات الصحية والقدرة على تحمل تكاليفها ونجاعتها عن طريق زيادة الشفافية في أسعار الأدوية واللقاحات والأجهزة الطبية ووسائل التشخيص والمنتجات المعينة والعلاجات الخلوية والجينية والتكنولوجيات الصحية الأخرى على امتداد سلسلة القيمة، بوسائل منها تحسين القواعد التنظيمية وإقامة تواصل بنّاء وشراكة أقوى مع الجهات المعنية صاحبة المصلحة، بما في ذلك الصناعات والقطاع الخاص والمجتمع المدني، وفقاً للأطر القانونية والسياقات الوطنية والإقليمية، وذلك لتبديد مشاعر القلق العالمي إزاء ارتفاع أسعار بعض المنتجات الصحية، ونشجع منظمة الصحة العالمية، في هذا الصدد، على مواصلة الجهود التي تبذلها لعقد منتدى التسعير العادل كل سنتين مع الدول الأعضاء وجميع الجهات المعنية صاحبة المصلحة لمناقشة القدرة على تحمل التكاليف وشفافية الأسعار والتكاليف المتصلة بالمنتجات الصحية؛

89 - التسليم بالدور الهام الذي يؤديه القطاع الخاص في البحث والتطوير في مجال الأدوية المبتكرة، ومواصلة دعم المبادرات الطوعية وآليات الحوافز التي تفصل تكلفة الاستثمار في البحث والتطوير عن سعر المبيعات وحجمها، وتسهيل الوصول المنصف وبأسعار في المتناول إلى الأدوات الجديدة والنتائج الأخرى التي يمكن الحصول عليها من خلال البحث والتطوير؛

90 - التسليم بضرورة دعم البلدان النامية في بناء الخبرة وتعزيز الإنتاج المحلي والإقليمي للقاحات والأدوية ووسائل التشخيص وغيرها من التكنولوجيات الصحية من أجل تيسير الحصول عليها بطريقة منصفة، مع الاعتراف بأن ارتفاع أسعار بعض المنتجات الصحية وعدم الإنصاف في الحصول عليها يعيقان التقدم في التصدي لمقاومة مضادات الميكروبات، ولا سيما بالنسبة إلى البلدان النامية؛

91 - إعطاء الأولوية للإنتاج المستدام لمضادات الميكروبات، بما في ذلك عن طريق تطوير وتحفيز اعتماد معايير التصنيع للحد من مخاطر نشوء مقاومة مضادات الميكروبات والسمية الإيكولوجية المائية في البيئة بسبب عمليات التصنيع؛

92 - اتخاذ وتعزيز تدابير محددة الأهداف، بما في ذلك الأنشطة التي حددتها آلية الدول الأعضاء في منظمة الصحة العالمية بشأن المنتجات الطبية المتدنية النوعية والمزيفة، بهدف التصدي للاتجار بالأدوية المتدنية النوعية والمزيفة والمغشوشة، بطرق منها تحسين إدارة سلسلة الإمداد وتعزيز القدرات التنظيمية والقدرة على الترصّد؛

93 - التشجيع على وضع استراتيجيات للبحوث وبرامج للابتكار وإدماجها في خطط العمل الوطنية بشأن مقاومة مضادات الميكروبات، مع مراعاة السياقات الوطنية، وكذلك خطة البحوث ذات الأولوية المتعلقة بمقاومة مضادات الميكروبات في إطار مبادرة الصحة الواحدة التابعة للتحالف الرباعي والخطة العالمية لمنظمة الصحة العالمية للبحوث المتعلقة بمقاومة مضادات الميكروبات في مجال الصحة البشرية؛

94 - تعزيز القدرات الوطنية عن طريق الاستثمار في تدريب وتطوير وتوظيف واستبقاء قوة عاملة ذات كفاءات ومهارات في مجال الصحة البشرية والحيوانية والنباتية وفي البيئة، حسب الاقتضاء، لا سيما في البلدان المنخفضة الدخل والبلدان المتوسطة الدخل، وكذلك من خلال الاستفادة مما هو متاح من خبرات ذات صلة بمقاومة مضادات الميكروبات لدى منظمات التحالف الرباعي ومكاتبها الإقليمية والمراكز المتعاونة وإدارات الأمانة العامة ذات الصلة، وكذلك أكاديمية منظمة الصحة العالمية؛

95 - اتخاذ التدابير اللازمة لمعالجة النقص المتزايد في عدد الباحثين والأخصائيين الطبيين، واستعادةُ وبناء المواهب العلمية التي يمكنها قيادة استجابة فعالة لمقاومة مضادات الميكروبات والاستثمارُ في تلك المواهب؛

سادسا - المراقبة والرصد

96 - نلاحظ أن تقدما هاما قد أُحرزَ في تعزيز ترصُّد مقاومة مضادات الميكروبات، بما في ذلك بإنشاء نظم ترصّد عالمية خاصة بمقاومة مضادات الميكروبات واستخدام مضادات الميكروبات في مختلف القطاعات، مع الإقرار بأن التفاوت في قدرات نظم الترصّد والثغرات التي توجد في البيانات وتبادل البيانات تعيق الاستجابة الشاملة في إطار مبادرة الصحة الواحدة؛

97 - نسلم بالحاجة إلى تعزيز تبادل البيانات عبر القطاعات على المستويات الوطني والإقليمي والعالمي، بما في ذلك من خلال نُهج ترصّد مبتكرة، وفقا للوائح حماية البيانات ذات الصلة، من أجل تحسين رصد اتجاهات مقاومة مضادات الميكروبات وتقييمها والتنبؤ بها؛

التزامات

98 - تعزيز القدرات الوطنية لإقامة نظم ترصّد مستدامة قطاعية النطاق ومتكاملة وقابلة للتشغيل البيني تعنى بتتبع مقاومة مضادات الميكروبات واستخدام مضادات الميكروبات، ومعايير التشخيص، ونظم وشبكات المعلومات المختبرية وغيرها من البنى التحتية لدعم جمع بيانات تمثيلية على الصعيد الوطني بشأن انتشار وأنماط مقاومة مضادات الميكروبات، ومراقبة الأمراض العائدة إلى الظهور وحالات الوفاة والاعتلال التي تعزى إلى مقاومة مضادات الميكروبات، والبيانات المتعلقة باستخدام مضادات الميكروبات في مختلف القطاعات، ورصد حالة المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية في مرافق الرعاية الصحية وفي المجتمعات المحلية والبيئة، وتبادل المعلومات ذات الصلة بالاتجاهات الناشئة لإرشاد عملية صنع القرار على جميع المستويات؛

99 - تشجيع جميع البلدان على الإبلاغ عن بيانات الترصّد الجيدة بشأن مقاومة مضادات الميكروبات واستخدام مضادات الميكروبات بحلول عام 2030، من خلال نظم الترصّد العالمية القائمة، بما في ذلك النظام العالمي لترصّد مقاومة مضادات الميكروبات واستعمالها، وقاعدة البيانات العالمية بشأن استخدام مضادات الميكروبات في الحيوانات، والمنصة الدولية لرصد مقاومة مضادات الميكروبات التابعة لمنظمة الأغذية والزراعة، لاستخدامها في النظام العالمي المتكامل لترصّد مقاومة مضادات الميكروبات واستخدام مضادات الميكروبات التابع للتحالف الرباعي؛

100 - تحسين سبل الوصول إلى خدمات التشخيص والرعاية، بحيث يتسنى لما لا يقل عن 80 في المائة من البلدان اختبار المقاومة في جميع مسببات الأمراض البكتيرية والفطرية التي يشملها النظام العالمي لترصّد مقاومة مضادات الميكروبات واستعمالها بحلول عام 2030؛

101 - دعوة منظمات التحالف الرباعي إلى النظر، في حدود الموارد المتاحة، في وضع نظام قائم على العلم والمخاطر لتحليل مخلفات مضادات الميكروبات ومقاومتها في البيئة، يكون مكملاً لنظم المراقبة العالمية القائمة، ويتفاعل معها عند الاقتضاء؛

102 - تحسين عمليات الرصد والتقييم التي تتناول تنفيذ خطط العمل الوطنية المتعددة القطاعات بشأن مقاومة مضادات الميكروبات عن طريق بناء القدرات التقنية على المستوى القُطري وضمان مشاركة 95 في المائة من البلدان، بحلول عام 2030، في استقصاء التقييم الذاتي القُطري بشأن تتبع مقاومة مضادات الميكروبات؛

سابعا - المتابعة

103 - ندعو منظمات التحالف الرباعي (منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومنظمة الصحة العالمية، والمنظمة العالمية لصحة الحيوان) إلى مواصلة تزويد البلدان بالتوجيه المعياري والدعم التقني في الوقت المناسب، مع توخي الجودة وأساليب التعميم الفعالة، من أجل بناء

القدرة على القيام باستجابات قطاعية مشتركة ومنسقة لمقاومة مضادات الميكروبات بالتعاون مع الشركاء، بما في ذلك كيانات التمويل والقطاع الخاص والمجتمع المدني والمجتمعات المحلية المتضررة، وقيادة الاستعراضات العالمية التي تجرى كل سنتين للاستجابة لمقاومة مضادات الميكروبات، بما في ذلك القدرات الوطنية للوقاية من مقاومة مضادات الميكروبات ومراقبتها والاستجابة لها؛

104 - ندعو كذلك كيانات الأمم المتحدة ذات الصلة إلى مواصلة تقديم الدعم، في الوقت المناسب، إلى الدول الأعضاء، بناء على طلبها، من أجل بناء القدرات وتعزيز النظم الصحية والنهوض بالاستدامة المالية وتوفير التدريب والتوظيف وتطوير واستبقاء الموارد البشرية اللازمة للتصدي لمقاومة مضادات الميكروبات؛

105 - نطلب إلى الأمين العام أن يقدم في الدورة الحادية والثمانين للجمعية العامة، بالتشاور مع منظمات التحالف الرباعي والوكالات الأخرى المعنية، تقريراً مرحلياً عن تنفيذ هذا الإعلان السياسي المتعلق بمقاومة مضادات الميكروبات يُسترشد به في الاجتماع الرفيع المستوى الذي سيعقد في عام 2029؛

106 - نقرر عقد اجتماع رفيع المستوى بشأن مقاومة مضادات الميكروبات في عام 2029 بنيويورك، بهدف إجراء استعراض شامل لتنفيذ هذا الإعلان السياسي لتحديد الثغرات والحلول لتسريع وتيرة التقدم في التصدي لمقاومة مضادات الميكروبات بحلول عام 2030، على أن يُبت في نطاق هذا الاستعراض وطرائقه في موعد لا يتجاوز الدورة الثالثة والثمانين للجمعية العامة، مع مراعاة نتائج العمليات الأخرى القائمة ذات الصلة بالصحة.